وقائع الإرث الأميركي حيال الجولان

أنطوان شلحت

لم تعتبر جلّ التحليلات الإسرائيلية تصريحات وزير الخارجية الأميركي الجديد، أنتوني بلينكن، بشأن الجولان تراجعًا عن الإرث الأميركي الداعم للاحتلال الإسرائيلي هذه الهضبة الاستراتيجية، بقدر ما اعتبرتها تحفظًا على قانونية قرار الإدارة الأميركية السابقة الاعتراف بالسيادة الإسرائيلية عليها، لم يحن أوان حسمه إلى هذه الناحية أو تلك. ولذا هو لا يرقى إلى مستوى التهديد القانونيّ حتى. ورأت التحليلات كذلك أن هذا التحفظ لا يُضعف التأييد الأميركي التقليدي لمأهية الموقف الإسرائيلي إزاء الجولان، فضلًا عن أنه تحفّظ تبقى فاعليته مرهونة بـ«تغيّر الوضع في سورية». لكننا لسنا قريبين من ذلك، كما أكد المسؤول الأميركي مُضيفًا «أن الجولان مهم للغاية لأمن إسرائيل من الناحية العملية. وطالما أن الطائفية بشار الأسد في السلطة، وأن إيران موجودة في سورية، وطالما أن الميليشيات المدعومة من إيران ونظام الأسد نفسه تشكل تهديدًا أمنيًا كبيرًا لإسرائيل، فإن السيطرة على الجولان في هذا الوضع لا تزال ذات أهمية حقيقية لأمن إسرائيل من الناحية العملية».

على خلفية أقوال كهذه، ثمّة ما يستلزم استعادة وقائع الموقف الأميركي إزاء مسألة أهمية الجولان لأمن إسرائيل. وإن أول ما يطالعنا أنه موقفٌ لم يتغيّر منذ أكثر من 45 عامًا، وتبلور بادئ ذي بدء عبر الرسالة التي تلقاها رئيس الحكومة الإسرائيلية السابق، يتسحاق رابين، عام 1975 من الرئيس الأميركي آنذاك، جيرالد فورد، وفيها: «تدعم الولايات المتحدة موقفًا فحواه أن اتفاقًا شاملًا مع سورية، في إطار معاهدة سلام، يجب أن يضمن أمن إسرائيل من هجمات تُشنّ من هضبة الجولان. كذلك تدعم الولايات المتحدة الموقف الذي فحواه أن السلام العادل والدائم، الذي لا يزال الهدف الذي نسعى إليه، يجب أن يكون مقبولًا من كلا الطرفين. إن الولايات المتحدة لم تبلور موقفًا نهائيًا من مسألة الحدود، وحينما ستفعل ذلك ستمنح وزنًا كبيرًا لموقف إسرائيل القائل إن أي اتفاق سلام مع سورية يجب أن يشمل بقاء إسرائيل في هضبة الجولان». في عام 1991، على أعتاب انعقاد مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط، كتب وزير الخارجية الأميركي، جيمس بيكر، رسالة إلى رئيس الحكومة الإسرائيلية آنذاك، يتسحاق شامير، جدّد فيها ما ورد في رسالة فورد السالفة. وكذلك وجّه وزير الخارجية الأميركي، وارن كريستوفر، عام 1996 رسالة مماثلة إلى رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، تعهد الالتزام بما نصّت عليه رسالة فورد. وجاءت إثر بدء اتصالات بين إسرائيل وسورية برعاية أميركية في بدايات تسعينيات القرن الفائت، أعرب فيها رابين على مسامع كريستوفر عن استعداده للانسحاب من هضبة الجولان في إطار اتفاق سلام مع سورية، فيما عُرف لاحقًا باسم «وديعة رابين».

وفي صيف 1996 طلب نتنياهو، إبّان ولايته الأولى في رئاسة الحكومة، من مستشاره السياسي، دوري غولد، فحص مكانة تلك الوديعة لدى المسؤولين الأميركيين، وخصوصًا بعد أن أكد وجودها شمعون بيريس الذي تولى رئاسة الحكومة الإسرائيلية مؤقتًا بعد مقتل رابين. وبعد فحص مع كريستوفر، أوضح الأميركيون للجانب الإسرائيلي أن الوديعة لا تحمل أي صبغة رسمية، وكانت شفاهية، وتتطرّق إلى سيناريو افتراضي، ولذا هي ليست مُلزمة. وطلب نتنياهو من الإدارة الأميركية التزامًا مكتوبًا بمضمون رسالة فورد، يكون مميورًا بتوقيع وزير الخارجية. وبعد أسابيع قليلة، أرسلت واشنطن التزامًا كهذا، وقعه كريستوفر، وأرفق أيضًا بوثيقة مكتوبة أخرى، يقرّ فيها الأميركيون بأن «وديعة رابين» تفتقر أي مكانة ملزمة. هكذا ما زالت رسالة فورد المرجع المؤسس للإرث الذي تلتزم به الولايات المتحدة بشأن الجولان، ولا تحتاج إلى عناء كبير لنستنتج أن إعادة إنتاجه كانت منضفرةً على نحو جليّ في تصريحات بلينكن، ولو على شكل تأويل من شأنه أن يبدّد إثارة أي مشاعر قلق إسرائيلية من تحفظه القانونيّ الذي لن يسري مفعوله في إشعار قريب.

الصوماليون والانطلاق نحو المستقبل

نبيل البكيري

لم يذق مرارة الحرب والشتات والفوضى أحدٌ، مثلما ذاقها الصوماليون ثلاثة عقود مضت، جراء انهيار دولتهم وسقوطها على مشارف تسعينيات القرن الماضي. هذه التجربة المريرة، إلى هذه الناحية أو تلك. ولذا هو لا يرقى إلى مستوى التهديد القانونيّ حتى. ورأت التحليلات كذلك أن هذا التحفظ لا يُضعف التأييد الأميركي التقليدي لماهية الموقف الإسرائيلي إزاء الجولان، فضلًا عن أنه تحفّظ تبقى فاعليته مرهونة بـ«تغيّر الوضع في سورية». لكننا لسنا قريبين من ذلك، كما أكد المسؤول الأميركي مُضيفًا «أن الجولان مهم للغاية لأمن إسرائيل من الناحية العملية. وطالما أن الطائفية بشار الأسد في السلطة، وأن إيران موجودة في سورية، وطالما أن الميليشيات المدعومة من إيران ونظام الأسد نفسه تشكل تهديدًا أمنيًا كبيرًا لإسرائيل، فإن السيطرة على الجولان في هذا الوضع لا تزال ذات أهمية حقيقية لأمن إسرائيل من الناحية العملية».

على خلفية أقوال كهذه، ثمّة ما يستلزم استعادة وقائع الموقف الأميركي إزاء مسألة أهمية الجولان لأمن إسرائيل. وإن أول ما يطالعنا أنه موقفٌ لم يتغيّر منذ أكثر من 45 عامًا، وتبلور بادئ ذي بدء عبر الرسالة التي تلقاها رئيس الحكومة الإسرائيلية السابق، يتسحاق رابين، عام 1975 من الرئيس الأميركي آنذاك، جيرالد فورد، وفيها: «تدعم الولايات المتحدة موقفًا فحواه أن اتفاقًا شاملًا مع سورية، في إطار معاهدة سلام، يجب أن يضمن أمن إسرائيل من هجمات تُشنّ من هضبة الجولان. كذلك تدعم الولايات المتحدة الموقف الذي فحواه أن السلام العادل والدائم، الذي لا يزال الهدف الذي نسعى إليه، يجب أن يكون مقبولًا من كلا الطرفين. إن الولايات المتحدة لم تبلور موقفًا نهائيًا من مسألة الحدود، وحينما ستفعل ذلك ستمنح وزنًا كبيرًا لموقف إسرائيل القائل إن أي اتفاق سلام مع سورية يجب أن يشمل بقاء إسرائيل في هضبة الجولان». في عام 1991، على أعتاب انعقاد مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط، كتب وزير الخارجية الأميركي، جيمس بيكر، رسالة إلى رئيس الحكومة الإسرائيلية آنذاك، يتسحاق شامير، جدّد فيها ما ورد في رسالة فورد السالفة. وكذلك وجّه وزير الخارجية الأميركي، وارن كريستوفر، عام 1996 رسالة مماثلة إلى رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، تعهد الالتزام بما نصّت عليه رسالة فورد. وجاءت إثر بدء اتصالات بين إسرائيل وسورية برعاية أميركية في بدايات تسعينيات القرن الفائت، أعرب فيها رابين على مسامع كريستوفر عن استعداده للانسحاب من هضبة الجولان في إطار اتفاق سلام مع سورية، فيما عُرف لاحقًا باسم «وديعة رابين».

وفي صيف 1996 طلب نتنياهو، إبّان ولايته الأولى في رئاسة الحكومة، من مستشاره السياسي، دوري غولد، فحص مكانة تلك الوديعة لدى المسؤولين الأميركيين، وخصوصًا بعد أن أكد وجودها شمعون بيريس الذي تولى رئاسة الحكومة الإسرائيلية مؤقتًا بعد مقتل رابين. وبعد فحص مع كريستوفر، أوضح الأميركيون للجانب الإسرائيلي أن الوديعة لا تحمل أي صبغة رسمية، وكانت شفاهية، وتتطرّق إلى سيناريو افتراضي، ولذا هي ليست مُلزمة. وطلب نتنياهو من الإدارة الأميركية التزامًا مكتوبًا بمضمون رسالة فورد، يكون مميورًا بتوقيع وزير الخارجية. وبعد أسابيع قليلة، أرسلت واشنطن التزامًا كهذا، وقعه كريستوفر، وأرفق أيضًا بوثيقة مكتوبة أخرى، يقرّ فيها الأميركيون بأن «وديعة رابين» تفتقر أي مكانة ملزمة. هكذا ما زالت رسالة فورد المرجع المؤسس للإرث الذي تلتزم به الولايات المتحدة بشأن الجولان، ولا تحتاج إلى عناء كبير لنستنتج أن إعادة إنتاجه كانت منضفرةً على نحو جليّ في تصريحات بلينكن، ولو على شكل تأويل من شأنه أن يبدّد إثارة أي مشاعر قلق إسرائيلية من تحفظه القانونيّ الذي لن يسري مفعوله في إشعار قريب.

باعتبار القبيلة أهم مكونات المجتمع، تاريخيا وراهنا.

ومن ثم لا يمكن تجاوز هذه الحقيقة، والحديث عن ديمقراطية مثالية في مجتمع تشكل ولاءاته القبلية أهم محركات السياسة الرئيسية. وهذا قطعا لا يعني أن المجتمعات القبلية استبدادية لا يمكن دمقرطتها، وإنما أن التحول الديمقراطي السريع في هذه المجتمعات لا يجدي، وإنما تحتاج الديمقراطية لاكتمال شروطها الظرفية والموضوعية والثقافية، وأهم شروطها عامل الزمن والصيرورة التاريخية في تحولات المجتمعات وتطوراتها الاجتماعية والثقافية والسياسية، خصوصا أن القبيلة متجذرة بعاداتها ومترسّخة في عمق المجتمع ذهنية الولاء القبلي، وأن تفكيك هذه الذهنية القبائلية في رؤيتها للدولة والسياسة، الزمان والتعليم وحدهما كفيلان بها. فالحديث اليوم عن الانتخابات الديمقراطية المباشرة بالصومال سابق لأوانه، وسابق لأولويات كثيرة، في مقدمتها استكمال كتابة الدستور الصومالي والمصادقة عليه، وبعدها تقوية مؤسسات الدولة الأمنية والعسكرية، واستكمال تحرير المناطق التي تسيطر عليها جماعة الشباب، ومقاربة ملف الإرهاب بمقاربات تنموية وتعليمية وسياسية وثقافية ودينية أيضا.

الخلطة، بقدر ما هي من تداعيات الأزمة المركزية والجوهرية، انهيار الدولة، ومحاولات إستعادتها المعقدة والشاقة والطويلة أيضاً، وما لم يع العقلاء الصوماليون هذه الحقيقة جيدا، فإن كل جهود إعادة بناء الدولة الصومالية، ستذهب سدى، وسيعود المجتمع مرة أخرى إلى نقطة الصفر.

الحديث اليوم في الصومال، عن الديمقراطية في صورتها «المثالية» في مجتمع قبلي خارج من حروب طاحنة عقودا هو تجاوز للواقع السياسي المتخبط، وإلى التفاوض للبلاد، ومحاولة القفز في الهواء، خصوصا أن قصة التجربة الأولى للديمقراطية الصومالية، التي دشنها الزعيم أدم عبد الله عثمان، كتب لها الفشل السريع، لأنها كانت قفزا فوق شروط الواقع الاجتماعي حينها، لم يذق مرارة الحرب والشتات والفوضى أحدٌ، مثلما ذاقها الصوماليون ثلاثة عقود مضت، جراء انهيار دولتهم وسقوطها على مشارف تسعينيات القرن الماضي. هذه التجربة المريرة، إلى هذه الناحية أو تلك. ولذا هو لا يرقى إلى مستوى التهديد القانونيّ حتى. ورأت التحليلات كذلك أن هذا التحفظ لا يُضعف التأييد الأميركي التقليدي لماهية الموقف الإسرائيلي إزاء الجولان، فضلًا عن أنه تحفّظ تبقى فاعليته مرهونة بـ«تغيّر الوضع في سورية». لكننا لسنا قريبين من ذلك، كما أكد المسؤول الأميركي مُضيفًا «أن الجولان مهم للغاية لأمن إسرائيل من الناحية العملية. وطالما أن الطائفية بشار الأسد في السلطة، وأن إيران موجودة في سورية، وطالما أن الميليشيات المدعومة من إيران ونظام الأسد نفسه تشكل تهديدًا أمنيًا كبيرًا لإسرائيل، فإن السيطرة على الجولان في هذا الوضع لا تزال ذات أهمية حقيقية لأمن إسرائيل من الناحية العملية».

على خلفية أقوال كهذه، ثمّة ما يستلزم استعادة وقائع الموقف الأميركي إزاء مسألة أهمية الجولان لأمن إسرائيل. وإن أول ما يطالعنا أنه موقفٌ لم يتغيّر منذ أكثر من 45 عامًا، وتبلور بادئ ذي بدء عبر الرسالة التي تلقاها رئيس الحكومة الإسرائيلية السابق، يتسحاق رابين، عام 1975 من الرئيس الأميركي آنذاك، جيرالد فورد، وفيها: «تدعم الولايات المتحدة موقفًا فحواه أن اتفاقًا شاملًا مع سورية، في إطار معاهدة سلام، يجب أن يضمن أمن إسرائيل من هجمات تُشنّ من هضبة الجولان. كذلك تدعم الولايات المتحدة الموقف الذي فحواه أن السلام العادل والدائم، الذي لا يزال الهدف الذي نسعى إليه، يجب أن يكون مقبولًا من كلا الطرفين. إن الولايات المتحدة لم تبلور موقفًا نهائيًا من مسألة الحدود، وحينما ستفعل ذلك ستمنح وزنًا كبيرًا لموقف إسرائيل القائل إن أي اتفاق سلام مع سورية يجب أن يشمل بقاء إسرائيل في هضبة الجولان». في عام 1991، على أعتاب انعقاد مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط، كتب وزير الخارجية الأميركي، جيمس بيكر، رسالة إلى رئيس الحكومة الإسرائيلية آنذاك، يتسحاق شامير، جدّد فيها ما ورد في رسالة فورد السالفة. وكذلك وجّه وزير الخارجية الأميركي، وارن كريستوفر، عام 1996 رسالة مماثلة إلى رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، تعهد الالتزام بما نصّت عليه رسالة فورد. وجاءت إثر بدء اتصالات بين إسرائيل وسورية برعاية أميركية في بدايات تسعينيات القرن الفائت، أعرب فيها رابين على مسامع كريستوفر عن استعداده للانسحاب من هضبة الجولان في إطار اتفاق سلام مع سورية، فيما عُرف لاحقًا باسم «وديعة رابين».

وفي صيف 1996 طلب نتنياهو، إبّان ولايته الأولى في رئاسة الحكومة، من مستشاره السياسي، دوري غولد، فحص مكانة تلك الوديعة لدى المسؤولين الأميركيين، وخصوصًا بعد أن أكد وجودها شمعون بيريس الذي تولى رئاسة الحكومة الإسرائيلية مؤقتًا بعد مقتل رابين. وبعد فحص مع كريستوفر، أوضح الأميركيون للجانب الإسرائيلي أن الوديعة لا تحمل أي صبغة رسمية، وكانت شفاهية، وتتطرّق إلى سيناريو افتراضي، ولذا هي ليست مُلزمة. وطلب نتنياهو من الإدارة الأميركية التزامًا مكتوبًا بمضمون رسالة فورد، يكون مميورًا بتوقيع وزير الخارجية. وبعد أسابيع قليلة، أرسلت واشنطن التزامًا كهذا، وقعه كريستوفر، وأرفق أيضًا بوثيقة مكتوبة أخرى، يقرّ فيها الأميركيون بأن «وديعة رابين» تفتقر أي مكانة ملزمة. هكذا ما زالت رسالة فورد المرجع المؤسس للإرث الذي تلتزم به الولايات المتحدة بشأن الجولان، ولا تحتاج إلى عناء كبير لنستنتج أن إعادة إنتاجه كانت منضفرةً على نحو جليّ في تصريحات بلينكن، ولو على شكل تأويل من شأنه أن يبدّد إثارة أي مشاعر قلق إسرائيلية من تحفظه القانونيّ الذي لن يسري مفعوله في إشعار قريب.

السعودية في اليمن

محمد صالح المسفر

1

هموم عربية شائكة وقع اختياري على تسمية ثلاثة منها، ترهق تفكيري، أورد هنا من دون ترتيب، اليمن والعراق وتونس. العراق وقد أشبعناه بحثا وحديثا في كل المنابر، وحدّدنا أسباب الفواجع التي يمر بها، وآخرها الطائفية الحاقدة البغيضة اللعينة التي فرّقت الأمة، وحطمت كبرياء الشعب العراقي العظيم. وتونس، أم الربيع العربي التي تحيط بها السرور من الداخل ومن كل اتجاه، بغية إفشال التجربة الرائدة للشعب التونسي العظيم. وأدعو هنا عقلاء تونس وحكماءها إلى أن يتجاوزوا المحنة التي يمر بها بلدهم الرائد، وأن يقدم القادة تنازلات بعضهم لبعض من أجل تونس، حفاظا على وحدتها وقرارها السياسي المستقل.

2

يأتي اليمن في مقدمة هموم أي إنسان غيور على هذه الأمة، لكثرة الدم المسال في ست سنين عجاف فيه، والدمار الذي لحق بمؤسسات الدولة وأملاك الأفراد وانتشار الأمراض والأوبئة والمجاعة وهجرة السكان لمنازلهم وأراضيهم، هروبا من نيران الحرب إلى جانب القلق وعدم اليقين الذي يعاني منه المواطن السعودي في جنوب البلاد والكل يتفرّج. قال مستشار الأمن القومي الأسبق، جون بولتون: «النظام الإيراني هو السبب الرئيس وراء إستمرار الحرب في اليمن، وإن دعمه المستمر مليشيا الحوثي الإرهابية يحول دون التوصل إلى أي حل سياسي في اليمن». وقد راحت الإدارة الأميركية الجديدة تسترضي إيران بكل الوسائل، بصرف النظر عن ما قاله بولتون، أعلنت أنها أوقفت جميع الإمدادات العسكرية إلى السعودية المشتبكة في حرب في اليمن ضد الحوثيين، وهذا مطلب حوثي. ولغت قرارا كانت قد اتخذته إدارة الرئيس ترامب، يعتبر جماعة الحوثي (أنصار الله) إرهابية. وأبلغت الإدارة الأميركية أخيرا مجلس الأمن (الدولي) سحب طلب إعادة فرض عقوبات الأمم المتحدة على إيران. كما أعلنت أيضا رفع القيود على حركة الدبلوماسيين الإيرانيين في الأمم المتحدة في نيويورك، ورفع القيود على حركة وزير الخارجية الإيراني في الولايات المتحدة. وأعلنت أيضا نيتها استئناف المحادثات مع إيران بخصوص الاتفاق النووي.

في الجانب الآخر، تعهدت إدارة الرئيس بايدن بالدفاع عن أمن السعودية. وفي ظل هذا التعهد، شن الحوثيون من اليمن أكثر من سبع غارات جوية بطائرات مسيرة وصواريخ بالستية هاجمت المدن السعودية، أبها وخميس مشيط وجدة، في أقل من عشرة أيام. كما كثّف الحوثيون هجومهم على مأرب في الأسابيع القليلة الماضية. وتفيد مصادر موثوقة بأن هجوما على مدينة الرياض بطائرات مسيرة تم في الـ23 من الشهر الماضي (يناير/ كانون الثاني)، ومصدر تلك الغارة من جنوب العراق. وما يُستنتج من هذا أن السعودية مستهدفة من الجبهتين، الشرقية الشمالية والجنوبية، ولم نر رد فعل أميركيا إلا ببيانات الشجب والإدانة.

3

إيران دولة من العالم الثالث، تعتصرها الخلافات الداخلية والانقسامات والحصار الاقتصادي المفروض عليها، ورفض المجتمع الدولي سياساتها، واستنزاف قوتها في سورية والعراق ولبنان، غير أن حلفاءها الحوثيين يوسعون دائرة نفوذهم على الساحة اليمنية، ويهددون أمن حنوب السعودية وسلامته واستقراره، علما أن دول التحالف تفرض حصارا على اليمن، برا وبحرا وجوا. وكانت الأقمار الصناعية الأميركية في ولاية ترامب تقدم المعلومات لقوات التحالف بقيادة السعودية عن الساحة اليمنية. وبذلك يصير السؤال: من أين تاتي قوة الحوثيين؟!

وإذا كانت إيران النصير للحركة الحوثية، فإن الولايات المتحدة هي النصير الهام والأقوى لقوى التحالف في عهد الرئيس ترامب، منذ إعلان الحرب في 2015 حتى يناير/ كانون الثاني الماضي. إلى جانب أن لدى دول التحالف المال والسلاح وكثرة الرجال الذين على أهبة الاستعداد لمواجهة الحوثيين وإلحاق الهزيمة بهم، فلماذا لم يتحقق أي إنجاز لصالح الحكومة الشرعية اليمنية المقيمة في الرياض؟ ولماذ لم تكتف دول التحالف بتمويل

> ثنائية تضعف الدولة السعودية وتشغلها وتنهكها، عودة الإمامة إلى صنعاء لحكم اليمن، وإضعاف حزب الإصلاح أو كسره

قوات السلطة الشرعية وتسليحها وإسنادها لوجستيا لمواجهة تفكّك الدولة اليمنية؟

4

يردّ بعضهم أسباب عدم إحراز أي تقدّم في الحرب ضد الحوثيين لصالح الحكومة الشرعية ليس إلى قوتهم وحسن إدارتهم المعركة الحربية، وإنما لأن قوى التحالف انصرفت إلى تحقيق أهداف توسعية ذاتية، كما هو الحادث في سوقطرى والمهرة، ومحاولات الاختراق في حضرموت، وفرض الهيمنة على الموانئ الرئيسة في اليمن. كما يذهب آخرون إلى القول إن التحالف منشغل بتكسير أجنحة حزب التجمع اليمني للإصلاح، ولا يريد قادته أي انتصار يجيّر لصالح هذا الحزب. والراي عندي أن إضعاف «الإصلاح»، في حد ذاته، إضعاف للدور السعودي في المنطقة. وإذا اعتقدت الإدارة السياسية السعودية أن التحالف العربي، وهي أخطر بكثير من الاتفاقات الدبلوماسية والمبادلات الاقتصادية والتجارية التي ظلت قائمة مع الكيان الصهيوني، حتى قبل اتفاق التطبيع، لأن هذه يمكن للشعب أن يرفضها كما فعل طوال السنوات الماضية. ويمكن إنهاؤها بجرّة قلم، تماما كما تم «استئنافها» بجرّة قلم، بدون العودة إلى الشعب أو على الأقل الاستئناس برأيه. أما التغلغل في عقول الأجيال الصاعدة في ما تم الكشف عنه. وحسب ما أوردته وكالة الأنباء الرسمية المغربية، فإن الاتفاق شمل تعزيز التعاون في مجال التعليم العالي والبحث العلمي، مع تنفيذ برامج لتبادل الزيارات بين الطلاب ابتداء من الموسم الدراسي المقبل، وينضمن البرنامج المعلن عنه «إرسال وُفود طلابية مدرسية وجامعية في الاتجاهين، وإجراء جولات تعليمية تراثية بين إسرائيل والمملكة المغربية، هدفها التعرّف عن قرب إلى تاريخ اليهود المغاربة، سواء في إسرائيل أو في مدن وجهات المغرب». يدرك وزير الشباب والمغاربة في التطبيع، فقد صرّح أن «التعليم هو أهم عامل لتعزيز عملية السلام بين البلدين»! مع العلم أن المغرب ليس في حرب مع إسرائيل، إلا أن الوزير يعي جيدا أهمية استهداف الأجيال الصاعدة في المغرب لصناعة رأي عام يقبل مستقبلاً تطبيع علاقاته مع الكيان الصهيوني. ولذلك يُعتبر هذا الاتفاق أسوأ من كل أنواع الاتفاقات الأخرى في سياق خطوات متسارعة لتطبيع العلاقات بين المغرب وإسرائيل، والذي جاء إثر صفقة ثلاثية بين المغرب وإسرائيل وأميركا مقابل أن تعترف الأخيرة بسيادة المغرب على إقليم الصحراء. وعلى الرغم من أن الحكومة المغربية تنفي اعتبار ما حصل «تطبيعا» وتصف ذلك الاتفاق بأنه مجرّد استئناف لعلاقاتها مع إسرائيل، إلا أن ما تبعه من اتصالات واتفاقات بين وزراء في الحكومتين المغربية والإسرائيلية في التجارة والتجهيز والفلاحة، وغيرها، وأخيراً، وليس آخراً، التعليم، كلها إجراءاتٌ تدخل في سياق تعزيز هذا التطبيع الرسمي المتسارع. لكن الخطوة المتفق عليها أخيراً تُعد الأخطر من بين كل أنواع التطبيع، لم تقدم عليها حتى مصر والأردن اللذان سبقا المغرب إلى التطبيع مع إسرائيل، وبادرت إليها قطر الإمارات، عزابة صفقات التطبيع المجاني مع الكيان الصهيوني. خطورة الخطوة المغربية هذه في ما تم الكشف عنه، حسب ما أوردته وكالة الأنباء الرسمية المغربية، فإن الاتفاق شمل تعزيز التعاون في مجال التعليم العالي والبحث العلمي، مع تنفيذ برامج لتبادل الزيارات بين الطلاب ابتداء من الموسم الدراسي المقبل، وينضمن البرنامج المعلن عنه «إرسال وُفود طلابية مدرسية وجامعية في الاتجاهين، وإجراء جولات تعليمية تراثية بين إسرائيل والمملكة المغربية، هدفها التعرّف عن قرب إلى تاريخ اليهود المغاربة، سواء في إسرائيل أو في مدن وجهات المغرب». يدرك وزير الشباب والمغاربة في التطبيع، فقد صرّح أن «التعليم هو أهم عامل لتعزيز عملية السلام بين البلدين»! مع العلم أن المغرب ليس في حرب مع إسرائيل، إلا أن الوزير يعي جيدا أهمية استهداف الأجيال الصاعدة في المغرب لصناعة رأي عام يقبل مستقبلاً تطبيع علاقاته مع الكيان الصهيوني. ولذلك يُعتبر هذا الاتفاق أسوأ من كل أنواع الاتفاقات الأخرى في سياق خطوات متسارعة لتطبيع العلاقات بين المغرب وإسرائيل، والذي جاء إثر صفقة ثلاثية بين المغرب وإسرائيل وأميركا مقابل أن تعترف الأخيرة بسيادة المغرب على إقليم الصحراء. وعلى الرغم من أن الحكومة المغربية تنفي اعتبار ما حصل «تطبيعا» وتصف ذلك الاتفاق بأنه مجرّد استئناف لعلاقاتها مع إسرائيل، إلا أن ما تبعه من اتصالات واتفاقات بين وزراء في الحكومتين المغربية والإسرائيلية في التجارة والتجهيز والفلاحة، وغيرها، وأخيراً، وليس آخراً، التعليم، كلها إجراءاتٌ تدخل في سياق تعزيز هذا التطبيع الرسمي المتسارع. لكن الخطوة المتفق عليها أخيراً تُعد الأخطر من بين كل أنواع التطبيع، لم تقدم عليها حتى مصر والأردن اللذان سبقا المغرب إلى التطبيع مع إسرائيل، وبادرت إليها قطر الإمارات، عزابة صفقات التطبيع المجاني مع الكيان الصهيوني. خطورة الخطوة المغربية هذه في ما تم الكشف عنه. وحسب ما أوردته وكالة الأنباء الرسمية المغربية، فإن الاتفاق شمل تعزيز التعاون في مجال التعليم العالي والبحث العلمي، مع تنفيذ برامج لتبادل الزيارات بين الطلاب ابتداء من الموسم الدراسي المقبل، وينضمن البرنامج المعلن عنه «إرسال وُفود طلابية مدرسية وجامعية في الاتجاهين، وإجراء جولات تعليمية تراثية بين إسرائيل والمملكة المغربية، هدفها التعرّف عن قرب إلى تاريخ اليهود المغاربة، سواء في إسرائيل

> تطبيع يستهدف الشَّرْخَ الجديد والأجيال الصاعدة من المغاربة

الهويات الأخرى؟ دولة تكرّس مناهجها التعليمية تفوّق اليهودي على العربي والمسلم، في تمييز عنصري واضح، خدمةً للإيديولوجية الصهيونية المتعصبة. إنها آخر دولة تضع الدين في صلب هويتها القومية والوطنية، يعرّفها دستورها بأنها يهودية، وتنص قوانينها الرسمية، التي تخول للجهود فقط الحق في تقرير مصيرهم، على أنها الوطن التاريخي للأمة اليهودية! لذلك، ليس وصف ما يقع بأنه جريمة مبالغة أو تحاملاً على من أمر بهذا النوع من التطبيع بين المغرب والكيان الصهيوني، لأن أقر هذه الجريمة لا يتوقف على الجيل الحاضر، وإنما ينتقل أيضاً إلى الأجيال المقبلة من المغاربة الذين ستزرع لديهم ثقافة التطبيع مع الظلم والعنصرية والتصالح مع الإيديولوجيات الشوفينية القاتلة، وفي مقدمتها الإيديولوجية الصهيونية. وقد بدأت أصواتٌ، متمثلة في نقابات التعليم في المغرب، ترتفع منذرة بهذا النوع «الصامت» من التطبيع الخبيث، وتحذّر من خطورته على تزييف وعي الأجيال المقبلة، وتغييب قدرتها على نقد الإيديولوجيات العنصرية، وغسل أدمغتها لتهيئتها مستقبلاً للقبول بالظلم والتنكّر لكل قيم العدل والمساواة والتحرّر والاستقلال.

(كاتب وإعلامي مغربي)

الاستبداد الاسترا تيجي في سورية

عبير نصر

عاش المجتمعُ السوري حالةً دائمة من الاستثناء، بعدما دخلت البلادُ لعبة العسكر، وكانت الانقلاباتُ العسكرية أشبه بسلاح يُشهرُ في وجه كلّ من امتلك الوعي السياسي الكافي لخلخلة أضلاع الحكم الاستبدادي، والذي تزامن مع فقدان الشعب حسّ المبادرة في تطوير وعيه العام، ليتحوّل تدريجياً إلى قطيع اجتماعي، رهين التصفيق الأعمى للأقوى، وصارت الانتخاباتُ مجرّدَ عرس وطنيّ وهمي، لمنتصرين يستغلّون جهلَ أفراد الأمة، ويتصرّفون في شؤونها بمقتضى الهوى، وليس الحكمة.

وكان انقلابُ حزب البعث بدايةَ إعلان تحوّل سورية إلى ملكيةٍ خاصة، بعدما تمكّن «النظام السوري» من تصفية كلّ من يُشكّ بولائه. وخلال خمسة عقود من التصحر الفكري والسياسي، لم يعد هناك ما يسمى مواطنين سوريين، بل مرؤوسين ورعايا، عبر تاليه شخصية «الحاكم المستبدّ» التي استخدمتْ مزيجاً من المشهدية والبلاغة وطقوس الطاعة. وفي الحقيقة، هذا المزيج السحري له يمنح الرئيس شرعيةً مُستحقّة، لكنّ قدرة النظام على إرغام الناس على التصرّف (وكأنهم) يؤمنون به، ولّدت في ذاتها هالةً من السلطة المطلقة، والقوّة التي لا تُقهر.

ولم يكن «رأس النظام» قائداً لمجتمعه ونظامه فحسب، بل أيضاً وسيلةً لإقناع الناس بما ينبغي الاقتناع به، عبر القاب نشرها تحت صوره المنتشرة في كلّ أرجاء سورية، يصنع حقائق ويُلزم الجميع بتصديقها، ومن خلال سياسة العبادة والتقديس، دمّر النظامُ إلى حدّ كبير هذه الذهنية القبائلية في رؤيتها للدولة والسياسة، الزمان والتعليم وحدهما كفيلان بها. فالحديث اليوم عن الانتخابات الديمقراطية المباشرة بالصومال سابق لأوانه، وسابق لأولويات كثيرة، في مقدمتها استكمال كتابة الدستور الصومالي والمصادقة عليه، وبعدها تقوية مؤسسات الدولة الأمنية والعسكرية، واستكمال تحرير المناطق التي تسيطر عليها جماعة الشباب، ومقاربة ملف الإرهاب بمقاربات تنموية وتعليمية وسياسية وثقافية ودينية أيضا.

الخلطة، بقدر ما هي من تداعيات الأزمة المركزية والجوهرية، انهيار الدولة، ومحاولات إستعادتها المعقدة والشاقة والطويلة أيضاً، وما لم يع العقلاء الصوماليون هذه الحقيقة جيدا، فإن كل جهود إعادة بناء الدولة الصومالية، ستذهب سدى، وسيعود المجتمع مرة أخرى إلى نقطة الصفر.

الحديث اليوم في الصومال، عن الديمقراطية في صورتها «المثالية» في مجتمع قبلي خارج من حروب طاحنة عقودا هو تجاوز للواقع السياسي المتخبط، وإلى التفاوض للبلاد، ومحاولة القفز في الهواء، خصوصا أن قصة التجربة الأولى للديمقراطية الصومالية، التي دشنها الزعيم أدم عبد الله عثمان، كتب لها الفشل السريع، لأنها كانت قفزا فوق شروط الواقع الاجتماعي حينها،

> بانتظار قيامةٍ جديدة للشعبِ السوري، يبدو أنّ لا شيء منطقيًا أو شرعيًا أو مبشّرًا في مملكة الصمت والنسيان

مع تجّارها ورجال الأعمال فيها، بشرط الابتعاد عن الطموح السياسي، وقام بالتفكيك الجزئي للسياسات الاقتصادية الراديكالية، لسلفه صلاح جديد، مع المحافظة على طعم الاستبداد، فقدّم للسوريين اقتصاداً مترافياً مقابل الهدوء السياسي والأمني، شكلا من التبعية القسرية التي حافظتْ بدورها على سلام اجتماعي هشّ.

والنظام الذي اتّكأ في انقلابه على رائز طائفيّة «ظاهرياً» وإلى عسكريّة الجيش وحزبيّة البعث، وُفّق إلى حدّ بعيد في ربطها بعضها ببعض، من خلال توحيد مراكز النفوذ فيها، بعدما شتّت الدولةَ حرباً ضروساً ضدّ كلّ أشكال التنظيم السياسي، وانتهكتْ حقوق المواطنين الأساسية، فحصل الصدام بين الدولة والحركات الاجتماعية والمدنية، بما في ذلك ترويض الحياة العامة من خلال خنق مساحات التعبير، وكلّ قُسح التجمع والانتظام السياسي، تمّ القضاء عليها بآلية الاستيعاب، أو الإقصاء، حيث رسم الحاكم الجديد خريطةً ذكية لديمومة حكمه، بعدما فهم تكوين المجتمع السوري من جهة، وطبيعة أنظمة الحكم العربية وتناقضاتها من جهة أخرى. واستندت سياسته إلى الهيمنة العسكرية الأمنية، كما اعتبر الاقتصاد بوابته الكبرى لتنمية الثروة بطرق غير قانونية، وتحويله إلى بقرة حلوب بغرض إسباغ شهوته السلطوية، ولمْ ينسَ استغلال طائفته عبر توريطها بمشروعه الشخصي، عندما انتهك حقوق بقيّة مكونات المجتمع السوري. وكان يبرّر ذلك من خلال الاختباء خلف شعارات ذات طابع وطني، وقومي تحرّري، في وقتٍ كانت ممارساته السياسية والاقتصادية تسير عكس شعاراته، هذه التناقضات التي نقلته إلى مستوى آخر من الصراع والتحديات.

ومن دون اجتهاد شخصي يُذكر، تبنّى حافظ الأسد نظماً وهياكل مستوحاة من تجارب ديكتاتورية كلاسيكية، وبعض الديناميات المحلية في حالاتٍ قليلة، وطارئة، ليقوم حكمه بالعموم على أرضيةٍ سياسية هشة، واقتصاد محتضَر، وبيروقراطية غير فعالة، وقطاع عام ضعيف، وقواعد تعليمة بدائية، ورعايةٍ صحية متدهورة، وسط الهجرات الريفية العشوائية إلى قلبها، ووسْع ضواحيها القبيحة على حساب غوطتيها، ثم نسج علاقاتٍ براغماتية في سياسةٍ مضمونة لبقائه، وخصّص الموارد والفرص للاستفادة من الفساد المستشري لتنمية شبكات الموالين المطيعين للنظام، وامتدت لتشمل قطاعاتٍ مهمة من نخبة رجال الأعمال السنّة، وصار المجتمع السوري، المُطوّع لصالح نخب حاكمةٍ يقودها مايسترو واحد، مغطلاً، تص

عن الشرعية والتمثيل الفلسطيني

معين الطاهر

على مدى التاريخ، تعامل الفلسطينيون مع قضيتهم باعتبارها قضية عربية، ومع تاريخهم باعتباره جزءًا من تاريخ المنطقة لا ينفصل عنها، وخاضوا نضالاتهم باعتبارها صراعًا عربيًا – صهيونيًا، وأطلقوا على أحزابهم وهيئاتهم القيادية مسمياتٍ عربية خالصة؛ فالإطار الذي قاد جهادهم عام 1948 كان الهيئة العربية العليا، وليست الهيئة الفلسطينية، وهذه كانت حال أحزابهم قبل النكبة، حيث خلت أسماؤها من وسمها بصفةٍ قُطرية، وعلّقوا آمالهم على الجيوش العربية لإنقاذ بلدهم. وبعد النكبة، تمسّكوا بآمال الوحدة ومحاولات التغيير في العالم العربي طريقا للتحرير، وربطوا أجيالهم على أن الكيان الصهيوني أقيم لمنع الوحدة العربية، وتقسيم العالم العربي. لم يأخذ سعي الفلسطينيين بعد النكبة إلى تنظيم صفوفهم باعتباره جزءًا من تاريخ المنطقة لا ينفصل عنها، وخاضوا نضالاتهم باعتبارها صراعًا عربيًا – صهيونيًا، وأطلقوا على أحزابهم وهيئاتهم القيادية مسمياتٍ عربية خالصة؛ فالإطار الذي قاد جهادهم عام 1948 كان الهيئة العربية العليا، وليست الهيئة الفلسطينية، وهذه كانت حال أحزابهم قبل النكبة، حيث خلت أسماؤها من وسمها بصفةٍ قُطرية، وعلّقوا آمالهم على الجيوش العربية لإنقاذ بلدهم. وبعد النكبة، تمسّكوا بآمال الوحدة ومحاولات التغيير في العالم العربي طريقا للتحرير، وربطوا أجيالهم على أن الكيان الصهيوني أقيم لمنع الوحدة العربية، وتقسيم العالم العربي. لم يأخذ سعي الفلسطينيين بعد النكبة إلى تنظيم صفوفهم منحىً قطريًا، وكانت للأحزاب والهيئات التي نشطت في صفوفهم امتداداتها العربية، قومية كانت أم يسارية أم إسلامية.

في حقبة الخمسينيات وبداية الستينيات، استخدمت الأنظمة العربية المنقسمة والمتصارعة القضية الفلسطينية في خلافاتها الداخلية، وادّعى كل منهم «وصلًا بليلى»، نافيًا صلة الآخرين بها، متهمًا ومشككًا في مواقفهم منها، محاولًا إما ادعاء تمثيل الفلسطينيين أو إنكار حق غيره في تمثيلهم، إلى أن قرّر مؤتمر القمة العربي المنعقد في القاهرة، في لحظةٍ تضافر فيها الجهد العربي، تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية التي عقدت مؤتمرها الأول في القدس عام 1964. وبذلك، تكون المنظمة قد وُلدت من رحم النظام الرسمي العربي، وضمن شرعيته الرسمية.

بعد هزيمة حزيران 1967، في حرب الأيام الستة، والتي احتل فيها الكيان الصهيوني الضفة الغربية وقطاع غزة وشبه جزيرة سيناء وهضبة الجولان، نشأ ظرفٌ مختلف، حيث انطلق العمل الفدائي الفلسطيني، وتكوّنت الفصائل الفلسطينية المتسلحة ببرنامج الكفاح المسلح، وحرب الشعب طويلة الأمد، وسرعان ما سيطرت هذه الفصائل على قيادة منظمة التحرير، معلنةً عن شرعيةٍ ثوريةٍ حملتها وحمتها بنادق الفصائل الفدائية التي حازت في آن واحد دعم الجماهير العربية والنظام الرسمي العربي الراغب في التخلص من آثار الهزيمة، واحتواء نتائجها. وفي ظل هذه الشرعية الثورية، نمت الكينونة الفلسطينية وترعرعت، وتمكّنت من التقدّم بخطىً واسعةٍ باتجاه تنظيم الشعب الفلسطيني وإطلاق طاقاته.

جاء التطور الأبرز في 1974، حين اعترفت القمة العربية في الرباط بمنظمة التحرير ممثلًا شرعيًا ووحيدًا للشعب الفلسطيني، في محاولة عربية لحسم موضوعة التمثيل الفلسطيني في مباحثات السلام التي كانت مرتقبة بعد حرب أكتوبر 1973. فلسطينيًا، تزامن ذلك مع إطلاق برنامج النقاط العشر الذي أعلنت فيه المنظمة عزمها إقامة سلطة وطنية فلسطينية على أي بقعة أرض «تتحرّر» من الاحتلال، لكن مضمون ذلك كان واضحًا، ويتمثل في اعتماد برنامج مرحلي، يهدف «عمليًا» إلى إقامة سلطتها على الأرض الفلسطينية التي احتُلت في 1967، عبر السعي إلى المشاركة في عملية السلام، بدلًا من برنامجها المتعلق بتحرير فلسطين كلها.

عربيًا، شكّل القرار بداية تحول القضية الفلسطينية على مستوى النظام الرسمي العربي من قضية عربية إلى قضية فلسطينية، ليصبح واجب النظام الرسمي يقتصر على الدعم والتأييد والتضامن، وليرتفع لاحقًا شعار «نقبل بما يقبل به الفلسطينيون»، لتبرير التراجع العربي عن اعتبار القضية الفلسطينية القضية المركزية للأمة العربية.

مع أن في هذا الشعار كثيرًا من الحق الذي أُريد به باطل، إذ لم تكن الإرادة الفلسطينية حرّة بالمطلق، وتعرّضت على الدوام للضغط والتوجيه، وهي كانت محكومة بموازين القوى، ومدى قدرتها على الصمود والمواجهة.

إسرائيليًا، لم يكن الكيان الصهيوني مرتاحًا لتطوّر وضع منظمة التحرير، ولا لصفتها التمثيلية التي اعتُبرت خطًا أحمر في السياسة الإسرائيلية، فبذل أقصى طاقته لإنهاء المنظمة أو تحجيمها، عبر سلسلة من الضربات العسكرية والاغتيالات، وعبر محاولة إيجاد أطر تمثيلية مغايرة داخل الأرض المحتلة، كان مثالها الأبرز روابط القرى التي تصدّت لها المنظمة والأردن، على الرغم مما بينهما من اختلافٍ في تلك المرحلة، إذ خشيا من أن تشكّل هذه الروابط أداةً سياسيةً تمثيلية في الأرض المحتلة، مرتبطةً بالكيان الصهيوني، وبديلة لنفوذ النظام الأردني ومنظمة التحرير معًا.

ما بين عام 1974 واتفاق أوسلو، انتهجت القيادة الفلسطينية مسارًا متعرّجًا؛ فمن جهة كانت تسعى إلى إيجاد مقعد لها في قطار التسوية، والمحافظة على صفتها التمثيلية للشعب الفلسطيني. ومن جهة ثانية، تصدّت للاجتياحات الصهيونية، ووضعت نفسها في مواجهتها. وخلال هذا المسار، قامت بمناوراتٍ، وقدمت تنازلاتٍ تُوّجت باتفاق أوسلو.

ضمن هذا المسار، انصاعت المنظمة لثلاثة متطلبات أساسية، على الرغم من محاولتها الجادّة للمماطلة، أو تغيير بعض شروطها، أو تأجيل استحقاقها: الأول، تغيير نهجها السياسي، وقد بدأت به تدريجيًا منذ برنامج النقاط العشر، مرورًا بالاعتراف بقرار مجلس الأمن 242، وإدانة الإرهاب، ونبذ العنف، واعتبار الميثاق الوطني لاغيًا (كادوك)، وانتهاءً بالاعتراف بحق إسرائيل في الوجود. الثاني، تمثل في صفة الأشخاص المقبولين للمشاركة في أي مباحثات، فقد كان هناك اعتراض أميركي وإسرائيلي دائم على قبول أشخاص لهم صفة رسمية في منظمة التحرير أو فصائلها، ورُفضت اقتراحات قيادة المنظمة أن يكون هؤلاء أعضاء في المجلس الوطني الفلسطيني، ويحملون جنسية أميركية، كما رُفض إعلان هؤلاء أنفسهم ممثلين للمنظمة، أو أن تعلنهم المنظمة ممثلين لها، وإن كان لها أن تختارهم. كما اخترعت فكرة وفد فلسطيني ضمن الوفد الأردني – الفلسطيني، كما حدث في مؤتمر مدريد. أما المتطلب الثالث فيتعلق بالرقعة الجغرافية، فأولئك المفاوضون

> على الدوام كان يخيّم على القيادة الفلسطينية المقيمة في الخارج، والتي فجّرت الثورة الفلسطينية المسلحة، هاجس يتعلق بإخراجها من عملية السلام

> لم يأخذ سعي الفلسطينيين بعد النكبة إلى تنظيم صفوفهم منحىً قطرياً، وكانت للأحزاب والهيئات التي نشطت في صفوفهم امتداداتها العربية

عليهم أن يكونوا من المقيمين في الضفة الغربية وقطاع غزة فقط، فلم يكن أحد من المفاوضين من الشتات أو من فلسطينيي الداخل، على ما في هذا المتطلب من اختزال للقضية الفلسطينية في الضفة والقطاع.

تدريجيًا، وافقت منظمة التحرير على هذا السياق، وعلى الدوام كان يخيّم على القيادة الفلسطينية المقيمة في الخارج، والتي فجّرت الثورة الفلسطينية المسلحة، هاجس يتعلق بإخراجها من عملية السلام، وأن يشارك نظام عربي في التسوية نيابة عنها، أو أن يستخدم نظام آخر الورقة الفلسطينية، لتعزيز موقعه هو في هذه العملية.

كما خيّم عليها على الدوام هاجس بروز شخصيات من الأرض المحتلة تقوم بدورها، وتحتلّ مكانها، ولعله كان الهاجس الرئيس وراء إقدامها على فتح قناة أوسلو السرّية، بموازاة مفاوضات مدريد ومباحثات واشنطن، لكن الثمن كان باهظًا، فمقابل الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود، نالت المنظمة اعترافًا بأنها الطرف الذي سيمثل الفلسطينيين في المفاوضات، وهو الاعتراف الهزيل الذي تحجّج به مختلف القادة الصهاينة عند تعثر المفاوضات بادّعائهم عدم وجود شريك فلسطيني، أو عملهم الدائم إلى إيجاد طبقة ترتبط مصالحها بوجود الاحتلال.

في المرسوم الانتخابي الصادر عن الرئيس محمود عباس، دعا إلى انتخاب ما سماه «رئيس دولة فلسطين»، وليس رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، كما جرت العادة، وكما ينصّ عليه اتفاق أوسلو الذي تنعقد الانتخابات تحت سقفه، وتستمد شرعيتها منه.

سينتخب رئيس دولة فلسطين الفلسطينيون في الضفة والقطاع، فهل يعني هذا أن هذه هي حدود الدولة، وأن هؤلاء فحسب هم الفلسطينيون؟ يحمل هذا تراجعًا إضافيًا خطرًا، مهما جرت محاولات تزيينه، باعتباره إنجازًا وهميًا، في وقتٍ ما زال جواز سفر هذه الدولة يحمل اسم السلطة الفلسطينية، ولا يصدر إلا بعد موافقة الاحتلال الذي رفض إضافة لقب «الوطنية» عليه، وبناءً على قيوده وسجلاته.

أما الشرعية التي ستمنحها هذه الانتخابات ومدى أولويتها، ونتائجها، وآثارها في واقع الانقسام والمصالحة، فيبقى حديثًا له ما بعده.

(كاتب فلسطيني)

عار «النخبوية»... ملامح من مصر بعد ثورة يناير

كارم يحيى

أطلقت الذكرى السنوية العاشرة لثورة يناير المصرية، مع شقيقاتها العربيات، فيضا من الكتابات في صفحات التواصل الاجتماعي، أو حتى في الصحافتين، الإلكترونية والمطبوعة. ولعل المتابع المهتم من موقع الانتماء لهذه الثورات والانتفاضات، والتمسك بالإخلاص لأهدافها من أجل التغيير، يلاحظ غلبة اتجاهين في هذا السياق: الأول لا يتجاوز التمجيد والاحتفاء بالذكرى، وتأكيد شرعيتها، ذودا عن هذا «الخروج الجماهيري الكبير»، وفي مواجهة حملات إنكار وتشويه عاتية. وهو على أي حال لا بأس به، بل ومطلوب بشدة. والاتجاه الثاني، وأظنه الأهم والأجدى، سعى إلى تقديم خطاب نقدي كاشف للأخطاء التي أدّت بالانتفاضات والثورات إلى التعثر والفشل، وإن بدت ندرة «نقد الذات» بين أولئك المشدودين إلى كيانات تنظيمية، ومنها جماعة الإخوان المسلمين.

ولا تعميم هنا بشأن «الإخوان» أو «الإسلاميين» جميعهم، ولا تخصيص لهم من دون تنظيمات اليساريين والليبراليين والقوميين أيضا. وقد كتبت محتفيا مقدّرا، مبكرا في ربيع 2011، وأنا اليساري المستقل، تحت عنوان «مؤتمر شباب الإخوان: إصلاحيون ضد السمع والطاعة»، فلم يمر المقال للنشر في صحيفة الأهرام اليومية باللغة العربية، ووجد طريقه إلى موقع «الأهرام أونلاين» بالإنجليزية في 7 إبريل/ نيسان 2011.

وربما «كي تعم الفائدة» عند الأجانب، ومن يطالع بغير لغة الضاد!. لكنني متمنيا انتشار عدوى النقد والتمرّد على قدسية الزعامة والقيادة والتنظيم، كنت قد نشرت المقال بالعربية في موقع «البديل» الإلكتروني اليساري، في 27 مارس/ آذار 2011. وللأسف، اختفى مع مواقع عديدة ملاحقة ومحجوبة في مصر اليوم. وعلي أي حال، تلفت النظر، مع تمام العشرية الأولى للثورات والانتفاضات العربية، كتاباتٌ لشباب تحاول استخلاص الدروس من أجل المستقبل، بنقد تنظيماتها وتياراتها. وأظن أيضا، قدر متابعتي، أن لأصحاب الخلفيات الإخوانية والإسلامية نصيبا لافتا منها. وما زالت الانتقادات الشائعة لثورة يناير المصرية تأخذ عليها غيبة الزعامة الكاريزمية والقيادة الجامعة المؤتلفة والتنظيم الواحد الموحد، ما أدى إلى تفريق القوى التي قامت بالتعبئة من أجل التغيير، بعد تنحّي حسني مبارك سريعا وتنازعها من دون القضاء على نظامه. وثمّة هنا إحالات ومقارنات مع الثورة الاشتراكية الروسية، وغيرها عالميا. ومن دون تبخيس حق مثقفين وساسة معارضين لنظام مبارك عديدين وفضلهم، على مدى سنوات سبقت 25 يناير/ كانون الثاني 2011، يمكن القول إن «البطولة الأولى» في ملحمة إطاحة الطاغية، وفي الدفع نحو مكتسبات ثورية جزئية لاحقة، مثل تقديم مبارك للمحاكمة في 8 أغسطس/ آب 2011، ولو اتضحت لاحقا صوريتها وهزليتها ودفع المجلس العسكري إلى إجراء انتخابات رئاسية في مايو/ أيار ويونيو/ حزيران 2012، كانت منعقدة لمن سماهم التراث الغنائي لهذه الثورة «فلان الفلاني». أي بالأساس للمواطن الثائر غير المتحزّب أو المسيس أو «المؤدلج». هؤلاء المواطنون/ الجماهير الذين جاءوا إلى ميدان التحرير وكل ميادين الثورة وشوارعها يحملون معاناتهم وغضبهم وأشواقهم لمصر جديدة. هؤلاء، بمن فيهم أبناء الأحياء الشعبية والمهمشون والصبية والشباب العاملون خارج الاقتصاد الرسمي، هم الذين تقدّموا الصفوف في المواجهات مع آلة القمع، وجاؤوا بدون حسابات التنظيم والقيادة والزعيم مع السلطة، ومن أجل الذات. بل وكانوا بمثابة «طليعة شعبية غير منظمة سياسيا»، تتجاوز مطالب الساسة والنخب والتنظيمات. وقدّموا العدد الأكبر والأهم بين شهداء الثورة وجرحاها بطول عام 2011، من شارع محمد محمود، 29 و30 يناير، و«موقعة الجمل» 2 . 5 فبراير/ شباط، ثم مجزرة «ماسبيرو» 9 أكتوبر/ تشرين الأول، إلى مجزرتين لاحقتين في «محمد محمود» 19 . 25 نوفمبر/ تشرين الثاني، و«مجلس الوزراء» 16 . 20 ديسمبر/ كانون الأول. ولو أننا تأملنا قوائم الشهداء في كل منها لاتضحت ندرة المنتسبين لأي تنظيمات على اختلاف تياراتها، أو تلك الوجوه المعروفة بمشاهد حركات الاحتجاج السابقة على الثورة منذ عام 2004، مثل «كفاية» (الحركة المصرية من أجل التغيير) وغيرها.

الأرجح أن الثوار المجهولين بصفة «فلان الفلاني» ظلوا خارج اهتمام التنظيمات السياسية المختلفة والإعلام التقليدي. وهنا يحق التساؤل: لماذا لم يجر فتح الطريق أمام ظهور قيادات من بينهم تستكمل المسار الثوري؟ وإلى أي حد سعت التنظيمات السياسية، المعنية بمستقبل الثورة، إلى التفاعل معهم، والاستفادة من طاقتهم وثوريتهم، وضمهم إليها لتطوير هياكلها وأساليب عملها وأفكارها وخطابها؟ وهذا الإخفاق يصم أيضا، وبالأساس تنظيمات سياسية، تقول إنها تتجاوز «إصلاحية» الإخوان المسلمين. فبعد ثورة يناير وبفضلها، ومن وعاء شرعيتها، ظهرت أحزاب يسارية وليبرالية عديدة وما بينهما، فهل عمل أي منها بالفعل على بناء تنظيم بين الجماهير في المدن والقرى وبين جماهير « فلان الفلاني»؟ لا أظن.

في أعقاب انقلاب 3 يوليو في 2013، اكتشفت عبر حوارات ونقاشات تلقائية بلا حصر مع مثقفين يساريين وليبراليين وقوميين (لا أعمم هنا أيضا) المفعول الخطر والمأساوي «للنخبوية». لاحظت كيف تحولت مرارات النتائج الضعيفة لأحزابهم وقوائمهم في الاستحقاقات الانتخابية في 2011 و2012، ومقارنة بالإخوان والسلفيين، إلى سخط وكراهية للطبقات الشعبية، والتي طالما تحدثوا عن معاناتها، وقالوا بتمثيلها والانحياز لها. وكأنها «عقدة نفسية سوسيولوجية» تولّد نزعة انتقام وتشفّ في هذه الجماهير «الجاهلة المضللة بالخطاب الديني وبالمعونات الخيرية مع شبهات الرشاوى الانتخابية».

لم تنظر هذه النخب إلى أهمية هامش الحريات تنظيما وتعبيرا وتحرّكا في الفضاءات العامة الذي انفتح نسبيا، وعلى نحو غير مسبوق منذ 1954. ولم تسائل نفسها: لماذا لم تتحرّك من مقارها وشرانقها لتتفاعل مع الناس، وتنشط بينها، وتستقطب من بينهم كوادر وقادة لبناء تنظيمات غير نخبوية، وكي تطوّر أدواتها وهياكلها وخطابها هي أيضا؟ وأظن أننا إلى اليوم لم نستمع إلى مراجعة لافتة بين هذه النخب، أسيرة نخبويتها،

> ما زالت الانتقادات الشائعة لثورة يناير المصرية تأخذ عليها غيبة الزعامة الكاريزمية والقيادة الجامعة

> اختبرت الثورات والانتفاضات العربية «النخب» على تنوعها واختلافها، فرسبت هذه في الامتحان، أو رسب معظمها

بشأن غياب عمل جدّي بين الجماهير. وأيضا الافتقاد إلى الصبر عليها، كي تتطور وتتحرّر من عقود التجهيل والتعليم الرديء والإفقار والخوف من القمع وتجريم العمل السياسي وتحريمه. ببساطة، يبدو أن نخبا كهذه سقطت أسرى اعتياد «الغرف المغلقة» وثقافة الشللية والعصبوية والشعور بالتميز والاصطفاء. ولم تدرك (ولعلها للأسف ما زالت) أن واجبها أن تعمل مع الناس، وتصبر عليهم لتكسبهم إلى جانبها، كي تحررهم من ميراث طويل أعاق تشكل وعي فكري سياسي حديث بين ضحايا أنظمة الاستبداد والفساد التي حكمت بعنوان «الدولة الوطنية»، وأيضا المتاجرة بالدين في حقل السياسة.

في التجربة المصرية بعد 2011، سرعان ما قادت «النخبوية» إلى صعود «شعبوية» الجنرال/ القائد المنقذ وتمكّنها، وكي تعيد إنتاج صيغة الحاكم الفرد مطلق السلطات والصلاحيات، وتغلق مساحات الحريات النسبية المكتسبة بعد الثورة. وهذه جناية تغليب النزعات الشخصية الزعاماتية، وتضخم الذات والفئوية الشللية وغياب الديمقراطية الداخلية في التنظيمات وروح العمل الجماعي، والتعالي على الناس، وعدم تقبل الآخر المختلف، واستسهال الحلول الإقصائية والاستئصالية لإدارة الصراعات السياسية والفكرية وحسمها. ناهيك عن عدم تفهم أن المواطنين/ الجماهير، في الأغلب، هم ضحايا ظلم مزدوج: سلطوية الدولة الوطنية وفسادها وتجهيلها للمواطنين، وتخلف تنظيمات إسلامية وقصورها وإصلاحيتها حد الانتهازية، أو تطرفها حد الظلامية «القروسطية».

والواقع أن أمراض «النخبوية» لم يسلم منها الإسلاميون بدورهم، بما في ذلك قيادة تنظيم الإخوان. وليس صحيحا أنهم بلا «نخب»، وأن هذا المفهوم يخص غير الإسلاميين وحدهم، فلكل جماعة نخبتها. ولكن المشكلة والداء يظلان في تلك «النخبوية» المريضة المنغلقة المفارقة لهموم الواقع المعيش وللناس، والتي تنظر إليهم وتتمناهم كجموع من ذرّات بشر منقادة غير ناقدة، وبلا حق لها في الاختيار. وكأنها مطالبة بالبقاء مسحورة بجاذبية «التنويم المغناطيسي» للزعيم القائد (رئيسا أو أمينا عاما أو مرشدا) أو للتنظيم الصنم منزوع الديمقراطية.

يحيل مدخل «ن خ ب»، في معاجم اللغة العربية، إلى معاني «المختار بعناية» و«الأخذ من الشيء أحسنه وأفضله». كما استخدم العرب الأولون في أشعارهم «النخبة» و«النخب» للإشارة إلى سادة القوم وكبارهم وشيوخ القبيلة المتسمين بالثراء والمعرفة وعلو النسب وبنظم الشعر. لكن المعاجم ذاتها تقول إن «نخبته الحرب أي أضعفته وأنهكته». وقد يصحّ القول إن الثورات والانتفاضات العربية، أخيرا، اختبرت «النخب» على تنوعها واختلافها، فرسبت هذه في الإمتحان، أو رسب معظمها، وأهدرت فرصة تاريخية لتحرير مواطنيها، إلا من رحم ربي. .. وهذا هو عار «النخبوية».

(كاتب وصحافي مصري)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري**
■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads